الفصل الثاني عشر

السودان إلى أين؟

أمضى السودان ثلث القرن الأول من تاريخه كدولة مستقلة في العصر الحديث يعاني من جدلين أرهقاه إرهاقا كبيراً: جدل الحرب والسلام، وجدل الديمقراطية والأتوقراطية. وهما متداخلان، فكل حروب السودان الأهلية بدأت في عهود الأوتوقراطية: (الحرب الأولى بدأت عام ١٩٦٣م والحرب الثانية بدأت في عام ١٩٨٢م)، كما أن كل محاولات الحل السلمي بدأت في ظل الديمقراطية: (المحاولة الأولى بدأت في عام ١٩٦٥م والثانية في عام ١٩٨٦م).

ومن سمات هذا الجدل أن النظم الأوتقراطية الثلاثة منحدرة من أعلى إلى أسفل: فآخرها أسوأها. وأن النظم الديمقراطية، صاعدة إلى أعلى: فآخرها أفضلها.

ومن سمات هذا الجدل أنه بينما كان الرأي العام العالمي يرمق ما يدور في عالمنا الفقير ولا يعبأ بنظم الحكم فيه، وربما عد عالمنا أهلاً للأوتقراطية ، فإن عالم اليوم مستشعر لحقوق الإنسان واجد في الديمقراطية إكسيراً لعلاج أوجاع الشعوب.

هذه الحقائق تحاصر الأوتقراطية وتجعل فرصها ضيقة جداً. وتشجع الديمقراطية وتجعل تيارها غالباً.

لقد رمى المستبشرون بالأوتقراطية السابحون عكس الموج، الديمقراطية الثالثة في السودان بالإخفاق. إن ما جاء في الفصول الماضية من هذا الكتاب يكفي للبرهان على بطلان ما قالوا.

لقد تحالفت عوامل معينة فوأدت الديمقراطية الثالثة في السودان: لقد حركتهم عوامل ذاتية فوأدوا الديمقراطية. ومن اليوم الأول أحاطت بهم عوامل موضوعية لتجعل أمرهم ضيقاً حرجاً كأنما يصعّد في السماء.

لم تكن الديمقراطية الثالثة مبرأة من العيوب. لا شئ في عالم الناس يبرأ تماماً من العيب.

إن مشاكلها وإخفاقاتها أقل من النظام الذي سبقها ومن النظام الذي وأدها فخلفها.

هنالك مشاكل مستمرة: مشاكل التخلف والتنمية، ومشاكل التنوع والوحدة، وهذه جزء لا يتجزأ من الموقف السوداني كله. ولكن هنالك مشاكل في مؤسسات الديمقراطية في السودان وفي ممارستها. مشاكل كان وارداً علاجها عن طريق التطور السياسي، وهو كذلك وارد بالأساليب الثورية لكي:

أ. تتطور الأحزاب السياسية وتبرمج نفسها وتلتزم الديمقراطية بداخلها، وتنأى عن العنف، وعن العنصرية، وعن الفتنة الدينية، وعن التبعية لجهات أجنبية. هذه الأسس يمكن أن تكون ملزمة ضمن ميثاق سياسي مفصل تكون فيه كل أبجديات بناء الوطن، وتكون له قدسية الدستور، ويكون أساساً لتسجيل الأحزاب السياسية قنوات العمل السياسي والمشاركة. لا بديل للحزب كأداة المشاركة والمنافسة السياسية ومفرخة الكوادر القيادية. الحديث عن رفض الحزبية من حيث هي، حديث جهالة، بل هو من رواسب الفكر الفوضوي في الفكر السياسي. الحزب سواء كان واحداً أو أحزاب متعددة هو قناة المشاركة السياسية والتنافس، كما أن النقابة هي قناة العمل المطلبي، كما أن المحكمة هي أداة الفصل في الخصومات، فمن قال لا أحزاب مطلقاً لا واحد ولا عدد، معناه لا مشاركة سياسية.

لقد ظهر إخفاق حكم الحزب الواحد، كما أن تعدد الأحزاب المطلق يهدد الإستقرار السياسي. والصحيح أن يكون التعدد محكوماً بضوابط توفق ما بين الولاء لما ينبغي أن يكون له الولاء، وما بين احترام الرأي الآخر والتنافس الذي يحققه التعدد. إننا إذا نظرنا للحركة الحزبية في السودان لوجدناها متفوقة على رصيفاتها في كثير من البلاد العربية والأفريقية، بل لوجدنا قادتها وكوادرها أقرب إلى الفقر منهم للغنى. وأكثر كفاحاً ونضالاً ومعاناة، فنظرة سريعة على حيطان

سجون السودان تكفي للبرهان على ذلك: إنها مزينة بأسماء الرجال والنساء من كل الأجيال، وكل الأحزاب، بصورة لا أعتقد بوجود مثلها في أي بلد من بلاد العالم.

إن للحركة السياسية الحزبية السودانية الآن من التجربة الثرية التي تمكنها من الخروج بوثيقة أساسية للإصلاح الحزبي، تكون نبراساً للإصلاح الديمقراطي في السودان، ومثلاً تستفيد منه حركة الجدل الديمقراطي الأوتقراطي في كل مكان.

ب. إن الحركة النقابية السودانية حركة ذات جذور عميقة وتجربة غنية ولها دورها في الكفاح الذي زين حيطان سجون السودان بأسماء النقابيين من جلّ النقابات ومن كل الأجيال.

وعلى ضوء التجربة وعلى ضوء الحقوق المكتسبة المتسعة نحو المشاركة ينبغي إجراء إصلاح نقابي يوازن بين الحقوق والواجبات، ويستهدي بميثاق اجتماعي واضح المعالم. لقد أشرنا لعيوب كشفتها التجربة الماضية، وحددنا أهدافها التي توجبها مسئوليات الحاضر والمستقبل. إن الحركة النقابية السودانية في إطار مسئوليتها التاريخية مطالبة بإجراء حوار سياسي نقابي أساسي لاستصدار وثيقة حقوق النقابات وواجباتها لتكون أحد أركان الإصلاح الديمقراطي السوداني الذي يشكل حصناً حصيناً ضد الأوتقراطية، العدو اللدود لحرية الرأي والتنظيم النقابي.

ج. كذلك ينبغي أن يبدأ حوار قضائي سياسي يدرس ويعالج كيفية التوفيق بين استقلال القضاء واندراج القضاء في منظومة الدولة الواحدة، ويدرس ويحدد كيفية الربط المحكم بين استقلال القضاء وحيدته، ويدرس ويحدد كيفية المحافظة على استقلال القضاء واستنجازه القيام بدوره بسرعة غير مخلة وكفاءة عالية.

د. والمطلوب كذلك إجراء حوار سياسي صحفي هدفه كفالة حرية الصحافة والنأي بها من الكذب والتضليل والإثارة واستغلال الحرية لقتل الحرية.

لقد تعرضنا لعيوب الممارسة الماضية، ولا خير في أية إصلاحات تتنزل أوتقراطيا. الإصلاح الصحفي المطلوب ينبغي أن يكون ثمرة وعي الفكر الصحفي السوداني وتطوره ليكون رافداً من روافد الإصلاح الديمقراطي السوداني.

ه. أما القوات المسلحة فقد كشفت التجربة عن عيوب كثيرة في أوضاعها. ففي حالة الديمقراطية يحميها القانون من الإشراف السياسي تماماً. ثم تأتي الأوتوقراطية فتجعل القوات المسلحة حزبها وأداتها وشرطيها مستغلة لها في كل صغيرة وكبيرة فكأن القوات المسلحة بما هو مستثمر فيها من عرق وجهد أهل السودان تعمل أرادت أم لم ترد لتعجيز الديمقراطية ولتدعيم الأوتقراطية.

لابد من كفالة قوميتها وإنضباطها: ضباطاً وجنوداً، ببرامج تبدأ من الكلية الحربية وتتصل حتى النهاية. ولابد من أن تكون مواقعها العسكرية وبرامج توجيهها المعنوي مختارة بطريقة تدفعها نحو واجبها الوظيفي المقدس وتقفل الباب نهائيا أمام المغامرين.

المطلوب الآن هو أن يحدد وطنياً دور القوات المسلحة بوضوح لا تشوبه شائبة، وتؤهل القوات المسلحة للقيام بذلك الدور المحدد.

و. هذه الإصلاحات المطلوبة للديمقراطية في السودان لا تجدي، إذا لم يصحبها وعي أكيد وإلتزام أكيد بأن للديمقراطية ذراعاً اجتماعياً اقتصادياً، لابد من قوته وعافيته، فالتنمية العادلة فئوياً وجهوياً شرط، يؤدي غيابه لتشويه الديمقراطية، وموتها.

إن الديمقراطية في السودان ناجحة، وهي حتماً عائدة، ولكننا الآن نريد لعودتها أن تقترن بإصلاح جذري يؤمنها ضد عللها، وضد الثغرات التي يستغلها التآمر الأوتوقراطي للإطاحة بها مثلما حدث في يونيو ١٩٨٩م.

لقد نهجت الجبهة الإسلامية القومية نهجاً شاذاً فخلقت مدرسة صحفية مريضة شوهت الحياة السياسية في ظل الديمقراطية.

ونهجت الجبهة نهجاً شاذاً بخطبها المبشرة لقواعدها الشبابية بما يوحي بأن الإسلام الفوري ممكن عن طريق تطبيق الحدود، وبما يوحي أنهم هم حزب الإسلام والآخرون حزب الضلال.

لقد وقعت قيادة الجبهة الإسلامية في خطأ جسيم إذ عبأت قواعدها بمفاهيم متطرفة لاستغلالها عند اللزوم مع حرص القيادة على الظهور بمظهر الاعتدال. هذا النهج خلق حماسة بركانية غوغائية لا تطرب إلا للمفاهيم السياسية الساذجة التي اعتادتها، ولا تقبل من أحد ولا حتى من قادتها إلا تلك الأنغام المعهودة.

إنها راديكالية مصطنعة بناها قادة ليس فيهم بله حقيقي، ولا جهل حقيقي، ولكن فيهم استعجال للسلطة اتخذوا هذه الراديكالية سلماً له.

هذه الراديكالية المصطنعة هي التي فرضت عليهم توقيت الأسابيع لإنجاز القوانين البديلة، وهي التي فرضت عليهم موقفاً سلبياً من إجماع السودانيين في القصر، وهي التي فرضت عليهم رفع شعارات التكفير والجهاد وثورة المصاحف والمساجد، وهي التي فرضت عليهم التضحية بمكاسب البلاد في ظل الديمقراطية لاختطاف الديمقراطية والوصول القهري إلى السلطة.

إن الظروف الموضوعية التي تعلمها القيادة (الموصوفة أعلاه) جيداً، والتي دفعت القوى السياسية الإسلامية الوطنية الأساسية في البلاد أن تخطو بحذر، وهي ذات الظروف التي ارتهنتها فما استطاعت: مجرد ذكر عبارة الإسلام على طول عام من الإستيلاء على السلطة.

وعندما يهدأ الغبار على الأحداث، سوف يتضح أن الذي حدث أدى وسيؤدي موضوعياً لإضعاف قضية الإسلام، تماماً كما حدث من قبل لقضية الإسلام على يد الأوتقراطي: **جعفر نميري**[1].

إن الذي حدث فجر الثلاثين من يونيو ١٩٨٩م يمثل إنقلاباً عسكرياً أحادياً،

(١) جعفر محمد نميري (١٩٣٠-٢٠٠٩)، المشير، للتعريف به الرجاء الرجوع لهوامش الفصل الأول.

استخف بإشكالية التطبيق الإسلامي وتحدياته فحاول اختطاف الإسلام وإعلان الحدود من على ظهر دبابة.

لقد خلقت مذكرة القوات المسلحة مناخ استلام العسكريين للسلطة لأنها بما جاء فيها وما صحبها من تنوير أنحت باللائمة عن هزائم شرق الإستوائية على الوضع السياسي المدني، التمست فيه شماعة علقت عليها أخطاء معروفة ومعلومة أسبابها.

ولكن القيادة العامة التي واكبت المذكرة لتخلص نفسها من المساءلة، وهي تعلم ماهية الأسباب الحقيقية لسوء الأداء العسكري، لم تكن عازمة على مواصلة خط المذكرة واستلام السلطة فعلاً.

ثم وصلت لهيئة القيادة معلومات عن حركة إنقلابية مايوية يقودها ١٤ ضابطاً، ولخوفها من المناخ الانقلابي، تحركت هيئة القيادة بانفعال لا تبرره حقائق الموقف، وأمرت باعتقال الضباط المذكورين. لقد كانت المعلومات التي بني عليها التصرف من مصادر عسكرية، وكان القرار باعتقالهم قراراً عسكرياً، ولكن شاع إنطباع بأن جهة سياسية ما، أي نحن في حزب الأمة، وراء هذا الاعتقال كبداية لمحاسبة الضباط الذين وقعوا على المذكرة.

لقد فوجئنا بالمعلومات، وبقرار لاعتقالات. وأنا شخصياً عندما بلغتني وصفتها بأنها تصرف انفعالي.

صحيح أعلن مستشار أمن السودان، السيد عبدالرحمن فرح، ما يدل على أنهم كانوا وراء المعلومات التي كشفت محاولة الإنقلاب، وكان الإعلان خطأ سياسياً. وحاولت أن أصححه في بياني أمام الجمعية مؤكداً أن المعلومات من الإستخبارات العسكرية. وأن قرار الإعتقال من هيئة القيادة، وهذه هي الحقيقة.

إن اعتقال أربعة عشر ضابطاً مشاربهم شتى، دون مبررات مقنعة، خلق لهم عطفاً في أوساط الضباط. هكذا استطاع الانقلابيون استغلال المناخ الانقلابي الذي خلقته المذكرة وتنويراتها، واستغلال اسم هيئة القيادة، والقيام بتحرك

محدود للإستيلاء على السلطة. هيئة القيادة لاعتقالها لم تستطع مقاومته، والآخرون لتوقعهم تحركاً انقلابياً خلقه المناخ المشار إليه لم يقاوموه.

نجح التحرك العسكري الذي استغل الثغرات المذكورة ليواجه وضعاً سياسياً مستحيلاً.

لقد وقع الإنقلاب بعد أن اتفق أهل السودان على البرنامج المرحلي في مارس ١٩٨٩م. فهو معزول من قوى البرنامج، والاستنتاج المعقول هو أنه متحالف أو مرتبط بالذين شذوا عن البرنامج المرحلي، أي الجبهة الإسلامية القومية.

هذا يفسر عزلة النظام داخلياً وخارجياً لأن الجبهة تعتبر اتجاهاً طارداً في العالم العربي والأفريقي والأوروبي غربه وشرقه والأمريكي.

إن الوضع الجديد مهما تنوعت عناصره، وتعددت بياناته، مثقل بظل الجبهة الإسلامية القومية: رمته بدائها!! الموقف بعد الانقلاب هو سلطة معزولة، ومجردة من أي برنامج، وانتماؤها إلى الجبهة الإسلامية القومية مؤكد.

الإنجاز الوحيد الذي حققه النظام حتى الآن هو أنه بمواقفه وإجراءاته وحد الناس ضده، وأنه بإخفاقاته أبرز حسن أداء النظام الديمقراطي في نظر الناس، وبضدها تتبين الأشياء.

هل يستطيع النظام أن يجد لنفسه شرعية من تبني الشعار الإسلامي؟

هذا هو ما حاوله جعفر نميري، فأخفق. إذ رفع الشعار الإسلامي متوهماً أن ذلك سوف يمد من عمره السياسي ويمنحه شرعية يفتقدها. وهذا هو ما فعله ضياء الحق في باكستان فربط بين نظامه الأوتوقراطي والشعار الإسلامي ليستمد منه الشرعية والبقاء.

إن المحاولة في الحالين جاءت بنتائج عكسية: فنميري هبت ضده ثورة رجب/ أبريل، وصارت تجربته مضرب الأمثال في الإخفاق، وأما ضياء الحق فإن تجربته أخفقت تماماً بدليل أن الشعب الباكستاني عندما أتيحت له فرصة التعبير الحر عن آرائه رفض حزب ضياء الحق، وأيد حزباً يعارضه.

إن الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والتنمية، والوحدة الوطنية، والعدالة الاجتماعية هي عصب التطلعات السياسية في هذا العصر، وهي مبادئ توافق ولا تناقض مبادئ الإسلام.

وكل من يحاول ركوب جواد الإسلام في تيار معارض لها يؤذي نفسه، ويؤذي معه الشعار الإسلامي. قال تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡۖ فَيُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُۚ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ﴿٤﴾ ﴾ [إبراهيم]. اللسان ليس مجرد الألفاظ بل يشمل أيضا المفاهيم الرائجة في العصر. ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم «**نَحْنُ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ أُمِرْنَا أَنْ نُكَلِّمَ النَّاسَ عَلَى قَدْرِ عُقُولِهِمْ**»(١).

إن المبادئ المذكورة أعلاه، وهي توافق مبادئ الإسلام السياسية والاقتصادية والاجتماعية تشكل عقل هذا العصر الحديث السياسي، ولا مصلحة للدعوة الإسلامية، ولا للمسلمين، في توجهات ترفع راية الإسلام وتتعارض مع هذه المبادئ. اللهم إلا إذا كانت متعارضة معها فعلاً. إن طرح الشعار الإسلامي في تناقض مع الديمقراطية، والتنمية، والعدل الإجتماعي، والوحدة الوطنية لايجدي، بل الأجدى أن يطرح الشعار الإسلامي باعتبار أنه يحققها بطريقة أفضل من غيره.

أوجد الرسول صلى الله عليه وسلم عندما استقر في المدينة أسلوباً هو صحيفة المدينة للتوفيق بين الالتزام الإسلامي والوحدة الوطنية، وإن لم يعرف هذا التعبير وقتها، كان التعبير هو الأمة الواحدة متعددة العقيدة.

إن من أكبر أخطاء الجبهة الإسلامية هو أنها لم تر التكامل الحقيقي بين الوحدة الوطنية وبين الالتزام الإسلامي. فالتفريط في الوحدة الوطنية معناه: تطور العداء بين الشماليين والجنوبيين إلى درجة الانفصال. إن إنفصالا هذا مولده سيكون وبالاً على مستقبل الدعوة الإسلامية في السودان غير المسلم، وفي شرق أفريقيا.

(١) الآداب الشرعية والمنح المرعية- محمد بن مفلح بن محمد المقدسي.

إن الإخوة الجنوبيين، حتى حملة السلاح، لم يقولوا إنهم ضد الإسلام. إنهم قالوا أنهم يعارضون أي نص يحرمهم من حقوقهم الوطنية، ويجعلهم مواطنين من درجة أدنى. وقالوا إنهم يعارضون أي نص يطبق عليهم أحكام غير دينهم.

هذه مطالب مشروعة ممكن التوفيق بينها وبين تطلعات المسلمين المشروعة.

حاولت الجبهة الإسلامية القومية في حالة من حالات الصحو، التوفيق بين الالتزام الإسلامي والوحدة الوطنية عندما أصدرت ميثاق السودان، ولكنها سرعان ما تركت ذلك الإعلان كتمرين نظري، ومضت سياسياً وعملياً في خط التناقض بين الالتزام الإسلامي والوحدة الوطنية.. هذا الموقف أورثته الجبهة للنظام الجديد في السودان. فالنظام يقف مكبلاً بهذه المفاهيم، وأضاف إليها مفهوم التناقض بين الالتزام الإسلامي والديمقراطية.

إن الإسلام هو التزام غالبية أهل السودان، والديمقراطية هي خيار كل أهل السودان، وهي الآن موجة المستقبل العاتية في كل أنحاء العالم: فتحت قلاع موسكو ووارسو، وتصدعت أمامها حوائط بريتوريا.

إن أغلبية السودانيين سيقولون إننا نريد الإسلام والديمقراطية معاً، ونريد الإسلام والوحدة الوطنية. بل سيقولون إن الإسلام يوجب الديمقراطية وحقوق الإنسان، وسيقولون إن الوحدة الوطنية من مصلحة الإسلام وإن التفريط فيها مضر للإسلام.

لقد فات النظام الحالي أن يجد لنفسه شرعية من كفاءته في حل المشكلات التي ذكرناها سابقاً (السلام، الحرب، المعيشة والتنمية) ولن يشفع له الشعار الإسلامي إذا طرحه في تناقض مع الديمقراطية والوحدة الوطنية والعدل الاجتماعي.